



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 30 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7156



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 دعم الأشقاء.. عطاء دائم وخير لا ينضب

### الإمارات اليوم

03 نقلة نوعية في الحماية من العنف الأسري

### تقارير وتحليلات

04 تقرير «النقد العربي».. قراءة في المؤشرات والدلالات

05 «أمريكا أولاً» في مواجهة «الصين أولاً»

06 المخاوف الأخلاقية للذكاء الاصطناعي

### شؤون اقتصادية

08 67% نسبة ارتقاء الإمارات سلم التنافسية العالمية

### إنفوجراف

09 «سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة».. حياة أمنة وعيش كريم

### من إصدارات المركز

10 صورة العرب في الذهنية الأفريقية «حالة نيجيريا»



## دعم الأشقاء.. عطاء دائم وخير لا ينضب

منذ تأسيسها قبل 48 عاماً، تبنت دولة الإمارات نهج العطاء والوفاء والوقوف دائماً إلى جانب الشقيق والصديق، وكرسته عاماً بعد عام حتى باتت صفة تلازمها، وقناعة راسخة في تفكير قياداتها الرشيدة، وأولوية على أجندات عملها، وسلوكاً يومياً في حياة أبنائها، حتى أصبحت واحدة من أكبر الدول المانحة، وأيقونة عالمية في مجال بذل المساعدة والسبق في تقديمها. وعلى الرغم من شمولية مسيرة العطاء الإماراتية وحرصها على أن تصل إلى حيث لا يصل الآخرون، فإنها أولت الأشقاء دائماً اهتماماً خاصاً وحرصت على أن تكون أول من يمد لهم يد العون؛ انطلاقاً من إيمانها العميق بروابط الأخوة ووحدة المصير، فلم تتوان يوماً عن تقديم الدعم لكل شقيق عربي مرّ بضائقة أو عانى محنة، أو حالت ظروفه وإمكاناته دون قدرته على الوفاء بالتزاماته الداخلية أو الخارجية.

أول من أمس، كانت لدولة الإمارات بصمة جديدة في مجال العطاء، حيث قدّمت عبر صندوق أبوظبي للتنمية منحة للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بقيمة 300 مليون دولار، وذلك بهدف دعم موازنة هذا البلد وتعزيز مسيرته التنموية، والمساهمة في تطوير نوعية الخدمات التي تقدمها حكومته إلى مواطنيها، والارتقاء بها نحو أفضل المستويات، ودعم استقراره المالي والاقتصادي ومساعدته لتحقيق الازدهار والنمو المنشود.

الدعم الإماراتي للأردن جاء بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وبدعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، ومتابعة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية، ليؤكد حرص الإمارات على تعزيز علاقات الأخوة والتعاون والشراكة مع الأردن، وأن قيادتها الرشيدة ستظل على الدوام العون والسند للأشقاء تحمل همومهم وتسعى في سبيل خيرهم وسعادتهم، ولا تدخر جهداً للإسهام في توفير أفضل مستويات الحياة لهم، وذلك انطلاقاً من الروابط التاريخية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين.

منحة دولة الإمارات للأردن ليست منفردة أو وحيدة، إنما هي في سياق حزمة مساعدات اقتصادية تقدّمها الدولة لهذا البلد الشقيق تتجاوز قيمتها الإجمالية 3 مليارات درهم ويديرها صندوق أبوظبي للتنمية، وتشمل العديد من الجوانب والمبادرات؛ ومن بينها وديعة بقيمة 333.3 مليون دولار في البنك المركزي الأردني، الهدف منها دعم السياسة المالية والنقدية للبنك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك دعم ميزانية الحكومة الأردنية بقيمة إجمالية تبلغ 250 مليون دولار يتم صرفها على مدى خمس سنوات بواقع 50 مليون دولار سنوياً، وتقديم قرض تموي بقيمة 50 مليون دولار بهدف تمويل مشاريع إنمائية في الأردن، إضافة إلى تقديم دولة الإمارات ضمانات للبنك الدولي بقيمة 200 مليون دولار لصالح الحكومة الأردنية.

لقد كانت دولة الإمارات على الدوام سنداً للأشقاء في الأردن؛ ففي عام 2012 خصصت منحة للأردن بقيمة 4.6 مليار درهم «1.25 مليار دولار» ضمن برنامج الصندوق الخليجي للتنمية، وتمّ من خلالها تمويل مجموعة من المشاريع التنموية أسهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، فيما زاد عدد المشاريع التنموية التي مولها صندوق أبوظبي للتنمية في الأردن منذ عام 1974 على 31 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت 5.6 مليار درهم، وغطت قطاعات عدة تنموية، أهمها التعدين، والمياه والري، والنقل والمواصلات، والإسكان والزراعة والطاقة، والطاقة المتجددة، إضافة إلى التعليم والرعاية الصحية.

هي عرى وروابط لا تنفك ولا تنفصل، ستظلّ دولة الإمارات وفية لها على الدوام وستبقى حريصة على تعزيزها وتوثيقها، وسيظلّ الأشقاء في ضمير ووجدان قيادتها وشعبها، تدعم جهودهم ومساعدتهم نحو التنمية والازدهار، وتقف إلى جانبهم في وجه التحديات، امتداداً لنهج زايد الخير الذي تتعلّم منه الأجيال معاني النبل والكرم وأصول البذل والعطاء.

## نقطة نوعية في الحماية من العنف الأسري

جاء قانون الحماية من العنف الأسري، الذي صدر مؤخراً، ليكون أحد أهم التشريعات الضامنة لاستقرار الأسر وتماسكها، ولاسيما في ظل وجود تشريعات وسياسات واستراتيجيات سابقة، اعتمدها دولة الإمارات العربية المتحدة لأجل تحقيق المستهدفات الخاصة في حفظ كيان الأسر، وبما ينعكس إيجابياً على استقرار أفرادها وجعلهم شركاء فاعلين في مسيرة الدولة التنموية. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى جهود سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية (أم الإمارات) بكثير من التقدير والإجلال في مجال مكافحة العنف الواقع على النساء والأطفال؛ سواء كان ذلك العنف جسدياً أو نفسياً أو معنوياً أو حتى اقتصادياً، وذلك لحد من الظواهر العنيفة، ومعاقبة الجناة قانونياً، حتى يتم ردعهم والتوقف عن التمادي في ممارسة العنف.

ويعدّ قانون الحماية من العنف الأسري سابقة نوعية في دولة الإمارات؛ كونه يعمل على تطبيق معايير الحماية، من خلال تخويل النيابة العامة نفسها أو تخويل الضحية لها، لإصدار أمر حماية يُلزم المعتدي بعدم التعرض للضحية، وعدم الاقتراب من الأماكن المقررة لحمايتها وعدم الإضرار بممتلكاتها الشخصية، وإجراءات عدّة تضمن توفير الحماية الفاعلة للضحايا أو الأشخاص المحتمل تعرضهم للعنف. كما يسعى القانون إلى وضع حلول جذرية لمشكلة العنف وإبعاد الضحية عن مصدر التهديد، وتوفير حماية فاعلة لها، وذلك باعتباره مكماً للعديد من التشريعات الوطنية التي تضمن توفير الحماية لضحايا الاعتداءات الأسرية؛ فهناك مثلاً قانون الأحوال الشخصية الاتحادي الذي يهدف إلى حماية الأسرة وكيانها ويحافظ على روابطها، إضافة إلى قانون «وديمة» الذي جاء اعتماده بهدف حماية الطفل من الاعتداء والتحرش والإيذاء، لتصبح هذه المنظومة التشريعية، وبما نصّت عليه من عقوبات رادعة، إحدى أهم ضمانات حماية أي فرد من أفراد الأسرة من العنف، وتبعده عن مصادر الخطر والتهديد، والحد من شتى أنواع الإهمال والعنف، للحفاظ على الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في بناء المجتمع والدولة.

إن إصدار قانون الحماية من العنف الأسري يحمل العديد من المزايا؛ حيث يوفر الحماية القانونية التي كانت تدرج سابقاً ضمن قانون العقوبات، ليأتي نقلة نوعية تُحسب لدولة الإمارات في جهودها المتواصلة في دعم حقوق المرأة والطفل، ويشكّل سياج وقاية من العنف الأسري بشتى أصنافه، ويضع الجميع تحت مظلة واضحة من التشريعات المنظمة لشؤون الحياة بتفاصيلها كافة؛ إذ حدد القانون أربعة أفعال تضع مرتكبها تحت طائلة العقوبات، وهي: الإيذاء الجسدي، والإيذاء النفسي، والإيذاء الجنسي، والإيذاء الاقتصادي، بحيث يعاقب مرتكبها بالحبس والغرامة أو بالعقوبتين، ومضاعفتها في حال مخالفة أمر الحماية باستخدام العنف، بما يعزز الترابط الاجتماعي والأسري، ويحمي حرمة الحياة الخاصة بالضحايا، ويحافظ على الموروثات الاجتماعية والأخلاقية والعادات والتقاليد والأعراف في دولة الإمارات.

كما جاء إنشاء قاعدة بيانات موحدة للربط بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالحماية الأسرية على المستوى الاتحادي، واعتماد نظام موحد للإبلاغ عن الشكاوى، وإنشاء مركز حماية للأسرة لاستقبال وإيواء ضحايا العنف الأسري، وغير ذلك من الإجراءات، التي تقع ضمن سياسة حماية الأسرة الخاصة بتنظيم الإجراءات وآليات العمل في المؤسسات العاملة في مجال الحماية الأسرية، ليعزز تكامل الأدوار بين المؤسسات ويعلي من مستويات الشراكة بين قطاعات الدولة المتخصصة، ويوحّد المفاهيم الخاصة بالعنف وأشكاله وعناصره، ويسهم في استخلاص المبادرات الساعية إلى معالجة القضايا المرتبطة بالعنف، وبما ينسجم مع تغريدة كان قد أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، قال فيها إننا «لا نتسامح في دولة الإمارات مع أي نوع من الأذى نحو طفل صغير، أو شيخ كبير، أو امرأة ضعيفة».

## تقرير «النقد العربي».. قراءة في المؤشرات والدلالات

في نشرة الإحصاءات الاقتصادية ربع السنوية لشهر ديسمبر الجاري، التي أصدرها مؤخراً صندوق النقد العربي، أكدت البيانات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات بما نسبته 3.7%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، فيما سجل النمو بالأسعار الجارية 2.8%، للفترة نفسها أيضاً.

ولبنان ومصر وموريتانيا، إضافة إلى تراجع المستوى العام للأسعار في كل من دولة الإمارات والسعودية، ولاسيما في ظل تراجع الضغوط التضخمية بعد الانتهاء من تنفيذ إصلاحات مالية تتعلق بتحرير أسعار الطاقة، وفرض ضرائب جديدة على السلع لتحقيق الانضباط المالي.

السيولة المحلية كان لها نصيب من التحسن على المستوى العربي خلال فترة تقرير «النقد العربي»؛ حيث تبوأَت مصر

المرتبة الأولى في تسجيل أعلى معدلات ارتفاع في السيولة، وصلت إلى نحو 12%، إضافة إلى تحسن مستويات الودائع المصرفية لديها، والتي وصلت نسبة نموها إلى 12.3% في ظل النمو المسجل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تسجيلها أعلى معدلات نمو في القروض والتسهيلات الائتمانية بنسبة بلغت 10.6% خلال الربع الثاني من عام



2019، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي مستقبلاً. أشار صندوق النقد العربي إلى وجود تحسن كبير في التسهيلات الائتمانية والسيولة الإجمالية والودائع المصرفية في دولة الإمارات خلال النصف الأول من عام 2019، مؤكداً نموها بنسب تراوحت بين 3.8% إلى 5.9%؛ لتصل السيولة الإجمالية فيها إلى 448 مليار دولار، بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، كما بلغ إجمالي التسهيلات لديها 420.4 مليار دولار بنهاية الربع الثاني وبنسبة نمو وصلت إلى 3.8%، إضافة إلى نمو حجم الودائع المصرفية بنسبة 5.8%، فيما بلغ صافي الأصول الأجنبية لديها نهاية الربع الثاني 119.7 مليار دولار.

تقرير «النقد العربي» الأخير جاء متوائماً مع تقريره الصادر في سبتمبر الماضي، الذي أكد أن جهود التنويع الاقتصادي وبرامج الإصلاح الاقتصادي تدعمان أداء الاقتصادات العربية، متوقعاً فيه نمو اقتصادات الدول العربية بنحو 2.5% في عام 2019، و3% في عام 2020، مدعوماً ذلك كله بتوجهات الدول العربية نحو التحول الرقمي، وتعزيز رأس المال البشري وخفض معدلات البطالة، وبرامجها الإصلاحية الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الهيكلية التي تدعم الاستقرار الاقتصادي وتحفز النشاط الاقتصادي.

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، بحسب تقرير صندوق النقد العربي، يتفق مع توقعات مصرف الإمارات المركزي الأخيرة، الواردة في تقرير المراجعة الربعية للربع الثالث، والتي أفادت نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة بنسبة 2% خلال الربع الأخير من عام 2019، متوقعاً نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 2.3% خلال هذا العام، ونمو الناتج غير النفطي 1.4% والناتج المحلي النفطي 4.9%.

وبالعودة إلى تقرير «النقد العربي»، وبشأن الاقتصادات العربية، فقد جاءت البيانات كالتالي:

- كانت الاقتصادات العربية أفضل خلال الربع الأول من العام الجاري، وخاصة الاقتصاد المصري الذي شهد نمواً بنسبة 5.3%، ليكون ثالث أعلى معدل نمو اقتصادي سُجِّل على مستوى العالم بعد الصين والهند. أما الاقتصاد الأردني، فقد حقق نمواً بلغت نسبته 4.1% في الربع الأول. كما شهد الربع الثاني من العام الجاري نمواً في الصادرات السلعية في الأردن والسعودية، مرتفعاً في الأولى بنحو 4.7% مقارنة بالربع الأول، فيما سجَّل نمو الصادرات السلعية في السعودية في الربع الثاني من عام 2019 ارتفاعاً بنحو 2.6% نتيجة ارتفاع قيمة صادرات البترول بنحو 4%.
- أما معدلات البطالة، فقد تراجعت في السعودية إلى نحو 5.7 و5.6% خلال الربعين الأول والثاني من العام الجاري، مقارنة مع 6.1 و6%، للفترة نفسها من العام الماضي، وذلك كمنحصة لاستمرار الإنفاق الاستثماري على المشروعات التي زادت من مستويات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وأوجدت فرص عمل جديدة، إضافة إلى نهج المملكة الاقتصادي في توطین العمالة. كما تراجعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ في مصر، خلال الربعين الأول والثاني من العام الجاري، حيث سجَّلت 8.1 و7.5% على التوالي، مقابل 10.6 و9.9% خلال الربعين نفسيهما من العام السابق.
- وحول معدلات التضخم، فإن الضغوط التضخمية تراجعت في عدد كبير من الدول العربية؛ كالأردن وتونس والجزائر

## «أمريكا أولاً» في مواجهة «الصين أولاً»

تناول تقرير، في (DW) عربية، موضوع الإعلان عن التوصل للاتفاق التجاري الجزئي بين الولايات المتحدة والصين، الذي أثار أسئلة عدة بلا إجابات. معتبراً أن ما بدأ نزاعاً تجارياً تطور إلى نزاع قوة شامل بين العملاقين الاقتصاديين.

### سياسة لنتظر ونرى

جيران الصين من الآسيويين ينتظرون ويراقبون تطور الأمور، كما تقول ديورا إلمس، مديرة ومؤسسة «مركز التجارة الآسيوي» في سنغافورة: الشركات ستتمسك بادئ الأمر بالشركات التي تمدها بالبضائع، لأنه بإمكان الصين تقديم طيف واسع من البضائع والخدمات. وبشكل أسرع وأرخص من عارضين في أماكن أخرى»، كما تقول إلمس. ويمكن تلمس انعكاسات السياسة التجارية الأمريكية في المنطقة التي تقوم على المواجهة في ظل دونالد ترامب، كما تفيد إلمس التي أوضحت أن «النزاع التجاري دفع الكثير من الشركات إلى إعادة النظر في تبعتها للسوق الأمريكية والنظر بثقة أقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية».



في الـ 15 من ديسمبر الجاري كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي فرض رسوم جمركية على واردات صينية. لكن قبل ذلك الموعد بيومين أعلن الجانبان التوصل إلى اتفاق جزئي في نزاعهما التجاري المستمر منذ سنتين تقريباً. وموجب ذلك الاتفاق، تخفض واشنطن إلى النصف الرسوم الجمركية المفروضة حالياً، وفي المقابل تشتري بكين منتجات أمريكية أكثر، ولاسيما مواد زراعية. كما أن الاتفاق ينظم التعامل مع الملكية الفكرية، ويتطرق إلى القطاع المالي وقضايا النقد.

إذن، كل شيء سيتحسن، فهل سيختفي الخلاف بين القوتين العالميتين في السنة الجديدة من عناوين الصحف؟ الشكوك قائمة حول ذلك. والدليل على ذلك هو الرفض المتزايد للسياسة الصينية في واشنطن، مثل ما يعكسه القانون الأمريكي المعتمد في بداية ديسمبر الذي من شأنه دعم حقوق الإنسان للأقليات في الصين.

### نهاية النزاع ليست في الأفق

لا أحد يعلم كيف سيتطور النزاع التجاري رغم الاتفاق الجزئي بين العملاقين العالميين. فالكثير من المراقبين يتوقعون استمرار سياسة الخطوات الصغيرة، مع إشارات انفراج مفاجئة، بيد أن ذلك لا ينفي حدوث نزاعات جديدة. وبما أن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بعد سنة تقريباً، فإن الكثير من المراقبين لا يعتقدون أن دونالد ترامب سيعمل على تصعيد النزاع، لأنه سيخاطر بانعكاس لغضب المستهلك الأمريكي في صندوق الاقتراع. المواطن الأمريكي سيكون مجبراً على دفع أسعار أعلى للمنتجات الصينية في حال ارتفعت الرسوم الجمركية الأمريكية.

### لا وسائل ضغط

وحتى الخبير توماس بيغر لا يتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاقية تجارية شاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تذهب أبعد مما تم التوصل إليه في الاتفاق الجزئي، لأنه لا يوجد إطار مشترك لإبرام هذا النوع من الاتفاق. ويتوقع بيغر أن يستمر النزاع لوقت طويل، وأن يستمر باقي العالم في التفرج، لأن الشركاء التجاريين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تنقصهم ببساطة وسائل الضغط لمعاينة العملاقين الاقتصاديين.

«النزاع الأساسي هو أن الولايات المتحدة تتوقع سياسة اقتصادية مختلفة من الصين، بما يسمح بدخول أفضل لمنتجاتها للسوق الصينية ومجال تحرك أكبر للشركات الأمريكية وعدم السطو على الملكية الفكرية»، كما يقول توماس بيغر، خبير العلوم السياسية من جامعة كولونيا الألمانية. والرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشعار «أمريكا أولاً» وجد شريكاً يتبع منذ مدة السياسة نفسها، كما يقول بيغر. «لو درسنا النهج المتبع في السياسة الاقتصادية لبكين، لوجدنا أنه يندرج تحت شعار «الصين أولاً».

### مرحلة جديدة من العولمة

أحد أهم النزاعات التي تعكر صفو العلاقة بين البلدين هي قضية الأمن في البنية التحتية لشبكة الهاتف المحمول من الجيل الخامس. فالولايات المتحدة الأمريكية رفضت مشاركة شركة هواوي الصينية في بناء شبكات الجيل الخامس، لاتهامها بالقرب من قيادة الدولة والحزب في بكين. وفي المقابل يستمر الحلفاء الغربيون في مناقشة أنه هل من الممكن إيجاد سبيل للتعاون مع الشركة الصينية. عدد متزايد من خبراء الاقتصاد ينطلقون من أن فرضية أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيؤدي بالعولمة إلى الدخول في مرحلة جديدة تفضي إلى تقسيم السوق العالمية بين الصين والولايات المتحدة. ويفيد خبراء، بما التقنية الصينية رخيصة، فإن غالبية البلدان الصاعدة اقتصادياً ستلتحق ربما بالصين وحتى البلدان الإفريقية منها.

تناولت كاثلين والش، الشريك الإداري والمحلل الرئيسي في شركة «Cognilytica» الاستشارية المتخصصة في أبحاث واستشارات الذكاء الاصطناعي، في مقالها المنشور في مجلة «فوربس» الأمريكية، المخاوف الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في ظل تطور تقنيات التعلم الآلي والتعلم العميق المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي وقدرتها على اتخاذ قرارات سيكون لها تأثير بالغ على البشر في المستقبل.

## المخاوف الأخلاقية للذكاء الاصطناعي



ينظر الكثيرون إلى الذكاء الاصطناعي كتكنولوجيا تحويلية عظيمة، فهل ستنجح أنظمة الذكاء الاصطناعي في يوم من الأيام في القيام بالأعمال المنزلية وجز العشب والاعتناء بأطفالنا وخوض الحروب؟ إن جميع هذه الأسئلة تجعل الناس يتحولون من التفكير بالقدرات الوظيفية للذكاء الاصطناعي إلى الأخلاقيات الكامنة وراء ابتكار مثل هذه التقنيات القوية والتي تغير مجرى حياتنا. ولهذا السبب، فإن من المنطقي التفكير فيما نريد أن تفعله هذه الأنظمة، والتأكد من أننا نتعامل مع الأسئلة الأخلاقية التي تحدد عمل تلك الأنظمة بما فيه المصلحة العامة للإنسانية.

إن الشاغل الأكثر إلحاحاً للكثيرين هو أن الأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي ستحل محل العمال في مجموعة واسعة من الصناعات. وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن الذكاء الاصطناعي سيقضي على فئات وظيفية بالكامل، تماماً كما يحدث مع كل موجة من التكنولوجيا. ولهذا، يجب أن نتوقع أن الاقتصاد المعزز بأنظمة الذكاء الاصطناعي سيجعل من أنظمة الذكاء الاصطناعي تحل محل فئات كاملة من الموظفين، وخاصة في مجال النقل وتجارة التجزئة والخدمات الحكومية وخدمة العملاء.

وفي الواقع، فإن الانتقال إلى هذا العصر الجديد من التحول الرقمي يخلق مخاوف بشأن نزوح العمال، سواء بوجود قوة الذكاء الاصطناعي أو عدم وجودها. ومن جانب آخر، فكل ما تفعله أنظمة الذكاء الاصطناعي هو تسريع التحول الرقمي عبر عمليات تجارية معينة؛ حيث تُظهر التجارب والأبحاث أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتبناها الشركات، تعمل على زيادة ومساعدة البشر على أداء وظائفهم بشكل أفضل.

وتتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرة عالية على إنشاء صور ومقاطع فيديو ومحدثات وجميع أنواع المحتوى غير الحقيقية. وأصبح لدينا بالفعل مشكلة في تصديق كل ما نسمعه ونراه ونقرأه.

وتحدثت تقارير، انتشرت على نطاق واسع، عن أن المنصات الرقمية المعتمدة على أنظمة الذكاء الاصطناعي

كان لها دور في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 وذلك في نشر الدعاية السياسية، حيث ساعدت حسابات الوسائط الاجتماعية التلقائية على إنشاء معلومات خاطئة ونشرها على الإنترنت في محاولة للتلاعب بالناخبين وتأجيج نار الخلاف الحزبي. ولهذا، فإنه يمكن للمجرمين والجهات الفاعلة الحكومية استخدام صور أو صوت مزيف للتسبب في ضرر شخصي أو تجاري أو حتى التدخل في العمليات الحكومية. وكل ما يتطلب الأمر هو عدد قليل من الجهات الفاعلة الخبيثة التي تنشر مزاعم كاذبة لتغيير الرأي العام بشكل مؤلم وتغيير وجهة نظر الجمهور بسرعة. ولهذا، فإنه يتعين على الحكومات والشركات على حد سواء التفكير في كيفية كبح جماح الضرر المحتمل الذي يحدثه إنشاء المحتوى المعزز بأنظمة الذكاء الاصطناعي. وفي المقابل، فإن وضع أنظمة الذكاء الاصطناعي في أيدي المستخدمين الضارين، قد يتسبب في أضرار جسيمة.

فمع تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي، أصبح بإمكانها تغيير طبيعة التهديدات المحتملة التي من الممكن أن يواجهها العالم؛ مما يجعل من الصعب اكتشافها، وأصبحت أكثر قدرة على التكيف مع الأنظمة والبيئات، وأكثر كفاءة في تحديد نقاط الضعف في الأنظمة واستهدافها، وهو أمر مرعب للغاية. ولهذا، فإننا نحتاج إلى البدء فوراً في التفكير في كيفية إنشاء وإدارة البنية التحتية الرقمية الخاصة بنا، وكذلك كيفية تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي في ظل

وضع القوانين واللوائح والأنظمة لحماية البشر من المآسي المستقبلية.

وهناك العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تكنولوجيا التعلم الآلي والتعليم العميق القادرة على اتخاذ قرارات حاسمة مثل الموافقة على طلبات القروض ومن يحصل على الإفراج المشروط ومن يتم تعيينه في الوظائف. ولهذا، يجب العمل على رفض أنظمة الذكاء الاصطناعي غير القابلة للتفسير خاصة في المواقف عالية الخطورة. حيث يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي القابلة للتفسير جزءاً من المعادلة، في حال رغبتنا أن يكون لدينا أنظمة ذكاء اصطناعي يمكن الوثوق بها.

إن تكنولوجيا «التعلم العميق» تعتمد بشكل كبير على بيانات التدريب، لذلك ليس من المفاجئ استخدام بيانات تدريب متحيزة لتعليم أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما يجعل منها أنظمة متحيزة. ومن المفاهيم الخاطئة لدى الناس أن بيانات التدريب عادة ما تكون «نظيفة» دائماً وتمثل المجتمع ككل، ولكن النتائج أثبتت أن هذا ليس هو واقع الحال. فقام نظام «التعرف على الصور» من شركة «جوجل» بتصنيف صور الأقليات بشكل خاطئ، كما أكتشف أن البرامج المستخدمة في الحكم على المجرمين متحيزة ضد الأقليات. وفي حال أردنا استخدام خوارزميات التعلم الآلي لاتخاذ أي قرار ذي قيمة، فيجب أن تكون هذه الخوارزميات قادرة على إعطاء تفسير للقرارات التي ستخذها.

إذا لم نطرح على أنفسنا هذه الأسئلة الآن وبنينا الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، فقد تكون الآثار المستقبلية أكثر ضرراً مما يدركه الناس. فهل نحن على ثقة من أن الشركات تفعل الشيء الصحيح؟ هل نثق في أن الحكومات تفعل الشيء الصحيح؟ نود من خلال المدخلات العامة والأسئلة والاهتمامات الأخلاقية التي أثّرت الآن، أن نمهد لمستقبل غير قاتم. سيكون هناك دائماً أطراف سيئة تحاول التأثير والتسلل والتلاعب، ولكن يجب على الشركات والمؤسسات والمواطنين الاستمرار في طرح الأسئلة ومواصلة العمل من أجل بناء الذكاء الاصطناعي الأخلاقي ومواصلة محاربة الروبوتات الآلية والهجمات الخبيثة لأن الذكاء الاصطناعي قادم؛ سواء كنا مستعدين أم لا.



حقيقة أن اكتشاف الهجمات الخبيثة المعززة بأنظمة الذكاء الاصطناعي سوف يزداد صعوبة مع مرور الوقت. وتُمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي الشركات والحكومات من الحفاظ على سجلات موثقة لما يفعله البشر بطريقة آلية وذكية؛ وهو ما يعني نهاية الخصوصية بالنسبة للبشر. فمع استمرار تطوير تقنيات «التعرف على الوجه»، أصبح من السهل اكتشاف الأفراد من مجموعة كبيرة من الناس في الملاعب والحدائق العامة والأماكن العامة دون إذن منهم. وفي عام 2018، حثت مايكروسوفت الكونجرس على دراسة استخدام «تقنية التعرف على الوجه» والإشراف عليها، ومعرفة كيف بالإمكان إساءة استخدام هذه التكنولوجيا.

وفي المستقبل المعزز بتقنيات الذكاء الاصطناعي، سيكون من المألوف أن يتمكن كل شخص وكل شيء من معرفة ما يفعله الآخرون. وهذا يعني أن الجميع سيعرفون بالفعل من نحن، وماذا نريد، وأين نحن وماذا نفعل. وسيصبح هذا الأمر

مماثلاً تماماً لحقنا في الحصول على الإنترنت والكهرباء والمعلومات كلما وحيثما احتجنا إليها. وقد نتقل بسرعة إلى عالم تملك فيه الشركات والحكومة قدرات غير مريح من المعرفة والسيطرة على حياة الجميع.

وعندما تصبح الآلات أكثر ذكاء ونقوم بطلب المزيد والمزيد من الأجهزة، فإنه يجب علينا معرفة كيفية معاملتها وتنظيم عملها. ويجب علينا أن نتساءل عن مستوى المسؤولية التي تتحملها مثل هذه الأجهزة في حال حدوث حوادث قاتلة.

ففي مارس 2018، اصطدمت مركبة ذاتية القيادة ببعض المشاة، وتسببت في مقتل عدد منهم. وهو الأمر الذي أثار موجة واسعة من الغضب. ولكن، لماذا غضب الناس من هذا الحادث؟ يتم قتل الآلاف من الناس كل يوم في حوادث السيارات التي يتسبب بها البشر. ولكن سبب هذا الغضب يعود إلى فكرة أن المجتمع غير معتاد ولا يقبل أبداً فكرة أن تقوم الآلة بقتل إنسان. وعلى الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن المركبات التي تعمل بالآلات لديها معدلات وفاة أقل بكثير من السيارات التي يقودها الإنسان، فإن مسألة المسؤولية والسيطرة هي في المقام الأول مسألة الأخلاق. لذلك يجب أن نطرح هذه الأسئلة، ونكتشف ما يمكننا قبوله وما هو أخلاقي، ويجب أيضاً



## 67% نسبة ارتفاع الإمارات سلم التنافسية العالمية



لتقييم كيفية إدارة الدول والمؤسسات لتحقيق الرخاء والازدهار. تصدرت الإمارات المراتب الأولى عالمياً في عدد كبير من المحاور الرئيسية والمحاور الفرعية والمؤشرات الفرعية التي يرصدها التقرير، حيث صعدت الدولة إلى المركز الأول عالمياً في محور «كفاءة الأعمال» والمركز الثاني عالمياً في محور «الكفاءة الحكومية».

نجحت دولة الإمارات بإنجاز 67% تقريباً في الترقية ضمن قائمة أكثر الدول تنافسية في العالم خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك بعدما قفزت إلى المركز الـ 5 في العام الحالي 2019 مقارنة مع المركز الـ 15 في عام 2016، وذلك وفق ما وثقه آخر تقرير للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية. ويظهر حجم الإنجاز الذي حققته الإمارات في مجال التنافسية خلال الفترة الماضية من خلال قدرة الدولة على تجاوز العديد من الدول التي تصنف ضمن قائمة الدول المتقدمة على مستوى العالم في العديد من المؤشرات الفرعية. ويركز تقرير التنافسية العالمية الذي شمل اقتصاد 63 دولة حول العالم على 4 محاور تتضمن الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية والتي يتم قياسها من خلال 333 مؤشراً مخصصة

### أسهم القطاع المالي تقود معظم بورصات الخليج إلى الصعود ولكن مصر تمهبط

ارتفعت معظم بورصات الخليج، أمس الأحد، بفضل أسهم القطاع المالي، وقادت السعودية المكاسب؛ في حين هبطت مصر جراء بيع أسهم قيادية. وأغلقت البورصة السعودية مرتفعة 0.7 بالمئة بفضل مكاسب سهم مصرف الراجحي 1.2 بالمئة وسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 0.9 بالمئة. ولكن سهم البنك العربي الوطني هبط 1.3 بالمئة بعد أن أوصى مجلس إدارته بتوزيعات أقل عن النصف الثاني. وخارج دول الخليج العربية، تراجع المؤشر المصري 0.5 ونزل 21 من 30 سهماً مدرجاً على المؤشر الرئيسي. وفقد سهم البنك التجاري الدولي 1.3 بالمئة وسهم المجموعة المالية هيرميس 2.1 بالمئة. وأظهرت بيانات البورصة، أمس الأحد، أن المستثمرين الأجانب باعوا أكثر مما اشتروا من الأسهم المصرية. وصعد مؤشر دبي 0.4 بالمئة وارتفع سهم بنك دبي الإسلامي، أكبر بنك إسلامي في الإمارات، 1.1 بالمئة والإمارات دبي الوطني 0.8 بالمئة. وفي أبوظبي صعد المؤشر 0.4 بالمئة وقاد الاتجاه السعودي مكاسب شركة اتصالات وبلغت 0.6 بالمئة وبنك أبوظبي الأول 0.4 بالمئة.

### السودان يقر ميزانية 2020 بعجز متوقع يبلغ 1,62 مليار دولار



صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتضرر اقتصاد السودان بشدة عندما انفصل الجنوب في عام 2011 مكلفاً إياه ثلاثة أرباع إنتاجه من النفط الذي يمثل أحد المصادر المهمة للعملة الأجنبية. وارتفع معدل التضخم في السنوات الأخيرة مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية وضاعف من ذلك وجود سوق سوداء للدولار. ودرست الحكومة الانتقالية أيضاً اقتراحاً لإلغاء الدعم في 2020، ولكن وزير الإعلام فيصل محمد صالح قال إنها قررت في نهاية الأمر تأجيل هذا الاقتراح حتى موعد انعقاد مؤتمر اقتصادي في مارس المقبل.

قال وزير المالية إبراهيم البدوي، أمس الأحد، إن السودان أقر ميزانية 2020 التي تتضمن عجزاً كلياً يبلغ حجمه 73 مليار جنيه سوداني (1.62 مليار دولار). ووافق مجلس السيادة الحاكم ومجلس الوزراء على أول ميزانية للسودان منذ الإطاحة بعمر حسن البشير الذي شابت السنوات الأخيرة من حكمه الذي استمر فترة طويلة مخاوف اقتصادية عميقة. وتتوقع الميزانية إيرادات تبلغ 568.3 مليار جنيه سوداني (12.63 مليار دولار) وتتضمن أيضاً زيادة في الانفاق على الرعاية الصحية والتعليم. وجعلت الحكومة السودانية الحالية إحلال السلام مع المتمردين الذين يقاتلون الخرطوم أحد أهم أولوياتها باعتباره شرطاً أساسياً لاستبعاد السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب. وأدى هذا التصنيف إلى عرقلة حصول السودان على دعم من

# "سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة" .. حياة آمنة وعيش كريم

تسعى سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة، التي اعتمدها مجلس الوزراء، إلى تمكين أصحاب الهمم وحمايتهم في المجتمع، وتحقيق المشاركة الفاعلة لهم، ومنحهم الفرص في مجتمع آمن يضمن لهم الحياة الكريمة.

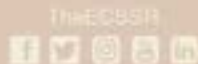


## أشكال الإساءة الموجهة لأصحاب الهمم

- الحرمان من الرعاية والتأهيل
- الحرمان من العناية الطبية
- الحرمان من الترفيه والدمج المجتمعي
- استغلالهم في جلب المنافع المادية

## أهداف "السياسة":

- حماية أصحاب الهمم من التعرض للإساءة
- تمكينهم وأولياء أمورهم من التعامل مع حالات الإساءة
- تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم في حالات الإساءة
- الكشف المبكر عن أشكال الإساءة المحتملة
- رفع كفاءة الكوادر المواطنة المتخصصة في الكشف عن الإساءة والتعامل معها
- توفير أشكال التأهيل والبرامج لمن تعرض منهم للإساءة



مصدر البيانات: صحيفة البيان

## صورة العرب في الذهنية الأفريقية «حالة نيجيريا»



تأليف: الدكتور الخضر عبد الباقي محمد  
تاريخ النشر: 2009

تأتي هذه المحاضرة بالتطبيق على الشعب النيجيري للتعرف بشكل أكثر عمقاً في وجدان ومدارك الإنسان الإفريقي إلى واقع صورة العربي في مخيلته. وفي هذا الصدد تبرز بقوة العلاقات النيجيرية-العربية كأحد الروافد الجوهرية المهمة في تحديد مسار تلك العلاقات بشكل عام، فجمهورية نيجيريا الاتحادية الفيدرالية لها ثقافتها ودورها السياسي الرائد في توجيه العمل الإفريقي الجماعي، وبطاقتها البشرية والسكانية الهائلة، وما تمثله من قوة اقتصادية نفطية على المستوى العالمي، علاوة على كثافتها المسلمة، وهذه كلها مؤشرات ذات اعتبارات قيمة لأن تكون لها مكانة الصدارة في الأهمية والاعتبار الدبلوماسي والسياسي للبلاد العربية.

كما أن للعرب مكانة خاصة لدى النيجيريين بشكل عام والمسلمين منهم على وجه الخصوص، فالثقافة العربية تضرب بجذورها على امتداد تاريخ القبائل النيجيرية المختلفة من خلال الروابط العرقية التي تجمع بعض الأصول العرقية بالعرب، فهناك أعداد كبيرة من القبائل والأسر في مناطق نيجيريا المختلفة تتحدر من أصول عربية. كما أن الذاكرة المركزية للأمة النيجيرية وتاريخهم في العصور القديمة والوسيلة قد دُوِّنا وسُجِّلا باللغة العربية، وبأيدي وطنية أمينة ممن يحملون الثقافة العربية الإسلامية قبل الهجمة البريطانية على البلاد.

وعلى صعيد المصالح المشتركة التي تحدد الملامح الرئيسية وركائز العلاقات الدولية، فإن نيجيريا ترتبط بالعالم العربي من خلال علاقات اقتصادية متعددة الأوجه والشبكات؛ فهناك عشرات الشركات العربية العاملة في نيجيريا في قطاعات مختلفة، وكذلك ثمة آلاف من الكوادر والخبرات الوطنية النيجيرية التي ارتبطت بالعمل في عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة، ولاسيما في دول الخليج العربية.

وتعد وسائل الإعلام أحد المصادر المهمة التي تركز عليها تلك العلاقات، من خلال ما تقوم به من دور إيجابي في إتاحة الحوار والتفاهم العربي-الإفريقي من جهة والنيجيري-العربي بخاصة، وذلك من خلال تعريف كل طرف بالآخر وبإمكاناته ومشكلاته وطموحاته، ما يسهم في تكوّن صورة ذهنية إيجابية نزيهة عن كل طرف لدى الطرف الآخر.

أما الأبعاد الأساسية للتعرف على صورة العرب في المdrكات الذهنية الإفريقية فتتضح في:

• أولاً: وسائل الإعلام ومصادر المعلومات عن العرب: في هذا الإطار تم التعرف على مصادر المعلومات لتكوين المعرفة عن العرب لدى المبحوثين، ومعرفة مدى ارتباط المبحوثين

- بالبلاد العربية من خلال الزيارة، كأحد الروافد المهمة في تكوين المعرفة المكونة للصورة.
- ثانياً: خاص بقياس مدى المعلومات العامة التي يحملها الأفارقة عن العرب والبلاد العربية.
- ثالثاً: متعلق بطبيعة صورة العرب في المdrكات الذهنية الإفريقية. وقد تضمن أهم مظاهر الاختلاف بين العرب والأفارقة، فقد جاءت البشرة البيضاء واللامح المظهرية في مقدمة تلك المظاهر بنسبة 39.7%، والمكون الثقافي والحضاري للعرب بنسبة 35.9%، والخصوصية اللغوية بنسبة 27%.
- تفسير لأهم نتائج الدراسة المسحية عن صورة العرب لدى النيجيريين
- تشير نتائج الدراسة العامة للدراسة المسحية إلى وجود حالة رفض لدى العينة في قبول مقولة ضلوع العرب في عملية تجارة الرقيق للأفارقة القدماء، فقد عارضت نسبة 29% هذا الأمر، ويمكن تفسير هذا الرفض في ضوء المكانة الدينية للعرب لدى الأفارقة، ولاسيما المسلمين منهم، والتي تجعل قبول مثل هذه المقولات شيئاً من المساس بهذه المكانة الدينية، وبخاصة أن الترويج لهذه المقولة ينطلق من المعسكر الغربي المعادي للعروبة والإسلام.

رؤية الباحثين حول تعريف الهوية العربية والعوامل الفاصلة بين العروبة من جهة، والبعث الحضاري (الإسلام) والملاحم العنصرية (السمراء والبيضاء) من جهة أخرى.

#### وخلص الباحث إلى مجموعة من المقترحات أهمها:

- دعوة الدول العربية إلى ضرورة مراجعة سياساتها الإفريقية، وإعادة تقييم علاقاتها الدبلوماسية مع البلدان الإفريقية غير العربية بما يتوافق ومنطق الانتماء والمصالح.
- ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام العربي نحو تعزيز وتفعيل العلاقات مع منظمات المجتمع المدني في البلدان الإفريقية، بهدف توسيع وتنمية المعارف ورفع مستوى المعلومات الخاصة بالعرب والبلاد العربية بكافة جوانبها لدى الأفارقة غير العرب.
- دعوة الجهات ذات العلاقة بالثقافة والأعمال الفكرية إلى تفعيل وتوثيق صلاتها بمشيلاتها الإفريقية.
- ضرورة مراجعة الوجود الإعلامي للعرب في إفريقيا، وذلك بوضع خطة عمل شاملة لآلية التحرك الإعلامي العربي الجماعي في إطار مؤسسة جامعة الدول العربية.
- دعوة المؤسسات الإعلامية العربية، وبخاصة الفضائيات، إلى إعادة الاعتبار للجمهور الإفريقي.
- الاستفادة من القدرات والكوادر الإفريقية باشتراكهم في مسألة تحديد الاحتياجات الإعلامية ورسم خريطتها، بحيث تستند إلى السياسات الإفريقية للبلاد العربية.
- وضع استراتيجية خاصة لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن العرب لدى الأفارقة وبعض تجاوزات الماضي، مثل المفاهيم العنصرية ضد السود، وإبراز العرب ذوي البشرة الحمراء (يقصد البنية اللون) وأدوارهم في المجتمعات العربية المعاصرة.
- ضرورة تجنب وسائل الإعلام العربية لأي مادة من شأنها تكريس النزعة العنصرية ضد الزنوج.
- الطلب من وسائل الإعلام العربية، وبخاصة العربية الإفريقية، أن تغير من خطابها ولهجتها عند تناول القضايا الإفريقية.
- الحث على ضرورة وضع تصور مبدئي للانطلاق الإعلامي للعرب عبر وسائل الإعلام الإفريقية الوطنية بخطة مدروسة ومحددة المعالم والأجندة.
- حث وسائل الإعلام العربية والإفريقية على تجاوز اتباع المعايير والنماذج الغربية في تقييم الأخبار ونشرها، للوقوف على الصورة الحقيقية لواقع كل طرف.
- مطالبة وسائل الإعلام العربية بإيلاء مزيد من الاهتمام للبرامج الموجهة إلى إفريقيا.
- المطالبة بوضع مشروع إنشاء قناة فضائية إفريقية مشتركة موضع الاهتمام الجاد لدى القيادات العربية والإفريقية والمعنيين في البلاد العربية والإفريقية.

• تشير نتائج الدراسة العامة للدراسة المسحية إلى رفض العينة قبول مقولة إن العرب يمثلون مصدر المتاعب والإرهاب في العالم، حيث كانت نسبة 34.3% معارضة جداً، ونسبة 30.7% معارضة.

• تشير النتائج العامة للدراسة إلى اقتناع الباحثين بوجود بعض مظاهر العنصرية ضد الإنسان الأسود في البلاد العربية، وإلى عدم اعتبار عرب إفريقيا لهويتهم الإفريقية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الممارسات والنزاعات الاجتماعية بين المواطنين السود وغيرهم من البيض.

#### أما القضايا المهمة المثارة عن العرب في الذهنية الإفريقية فهي:

- محورية العامل الديني والمتمثل في الدين الإسلامي في قوة الارتباط بين العرب والأفارقة، حيث جاء التأكيد عليه كوعاء يجمع الطرفين، وعلى وجه أخص النيجيري، وهذا بحد ذاته جدير بالإشارة إليه في تشكيل العلاقات العربية-الإفريقية وتصحيح النظرات السلبية.
- ارتبطت مكونات صورة العرب في الذهنية الإفريقية بثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الحضاري المتمثل في الإسلام، والبعد العنصري المتمثل في البشرة البيضاء، والبعد الثقافي المتمثل في اللغة العربية والثقافة.
- ترتبط محددات الهوية العربية بالعامل الأنثروبولوجي الوراثي وطبيعة الثقافة والبعد الجغرافي والديني.
- محورية البعد العنصري في تصور العربي في الذاكرة المركزية الإفريقية.
- وضوح استعداد كبير لدى الأفارقة للتقبل والتعايش السلمي مع العرب من دون تحفظ أو حذر.
- أشارت نتائج الدراسة المسحية إلى وجود حالة من التقارب بين صورة العرب كما تعكسها النشرات الإخبارية في التلفزة النيجيرية، وصورتهم الذهنية، كما تعكسها إجابات الباحثين النيجيريين.
- أشارت نتائج الدراسة المسحية إلى عدم وجود تأثير في صورة العرب وطبيعة التعرض لقراءة الصحف النيجيرية، ولعل ذلك يرجع إلى قدم العلاقات التاريخية بين النيجيريين والعرب، والمتمثلة في الإسلام، وهي علاقات سابقة على ظهور الصحافة، فالصور المتشكلة عبر هذا التاريخ الطويل تعتبر أكثر بروزاً وثباتاً من الصورة المقدمة من الصحافة الحديثة.
- أشارت نتائج الدراسة المسحية أيضاً إلى تدني وانخفاض مستوى المعرفة بين أفراد العينة في المعلومات العامة عن العرب والدول العربية.
- أشارت نتائج الدراسة المسحية فيما يتعلق بجزئيات الصورة الذهنية العامة عن العرب بأنها تتجه في مجملها نحو الحياد. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود حالة غموض وضبابية في